في نقوى محذوفة في هذه الامثلة قوله وسماع مخونيم في نوم ليس على اطلاقه بل بشرط ان لا يكون لامه معتلة ليلا يتوالى اعلالان فنحو المتساوي والسواء واجب التصحيح قوله ونحو نام شذوذه

فصل قوله

ذو اللين بالكا لا يبتسار او واوا كالا يبتعاد والالتفاف من اليسر والزعد والوصف وظاهر عبارته ان التاء تبدل من الواو وقال بعضهم انها تبدل من الياء لان الواو تقلب بالانكسار ما قبلها مدا في نحو بيتا قال ثم حمل الباقي على ذلك لان الاعتبار بالاصول واما الالف فلا مدخل لها في ذلك لانها لا تكون فاء ولا عينا ولا الا طريق الاصالة وان كانت تكون بدلا من الاخيرين قوله فاما في انتعال الخ لا قال ابن غازي تقدم لابي الحسن يعني الشاطبي ان سالم يضيف من اسما هذه الحروف سوى عاحد شربت ما وفيه اجحاف بالكلمة وكتب شيخنا الاستاد يعني ابا عبد الله الصغير على هذا المحل الصواب عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها وضع الحروف وسائغ نحو بخوه وقد علمت ما في طه ونحوه من الفواتح وشذ في ذي الميزان قال ابن هشام والمعتاد بون بقيسونه فيجرون النون ويتنزرون وحكوا المثل بالتامر لا مالا ومثل لا قال العارف هو خطا في الرواية فان سمعت فانما سمعت من قوم غير فصحا لا يوخذ بلغتهم ولم يحكه سيبويه ولا الائمة المتقدمون العارفون بالصنعة انتهى وسيذا عذره في جعله انتزر مخرجا وفي رده على الجوهري في قوله ان اتخذ من الاخذ ومرشي ينغلق بيذلك في الكشاف اتخذ من تخذ كاتبع من تبع وليس من الاخذ في شيء قوله دائر مطبق لتعسر النطق بعد حروف الاطباق واختيرت التاء لقربها من التاء مخرجا قال السائحي قال سيبويه حروف الاطباق لما وضعت من اللسان ويعني ان الطاء لما وضع التاء وموضع اخرجه والمتبع بالاطباق وهو فصل صوت الطاء الذال ولذلك قال سيبويه لولا الاطباق لصارت الطاء الا ولخرجت الضاد من الكلام لانه ليس من موضعها غيرها قوله والا التي يعني ان تاء الافتعال يجيء في هذه المواضع الثلاثة وهي اذا كان فا الفعل دالا

او ذالا المواضع او ذا لا لتوافق في الجهر لان التاء مفتحة مستفلة

فصل

هذا الفصل معقود لبيان الفياس بالحذف وهو ثلاثة انواع حذف فا الفعل وحذف الحرف الزايد وحذف عين الفعل فاشار الى الاول بقوله فا امر الخ والى الثاني بقوله وحذف همز الوصل الى الثالث بقوله ظلت الخ قوله من يوعد اي مما كان فعلا للانبيا واوي الفا مفتوح العين كذا في التوضيح قال الشهاب ولم يذكر محترز قوله مفتوح ولم يقيد العزي بذلك بل قال اما الواو فتحذف من الفعل المضارع الذي على يفعل ومن مصدره الذي على فعله ويبيل في سايرها ريفه تقول وعد يعد عدة ثم قال وكذا وثق يثق ثقة قال السعد وهذا من باب حسب ومثله في شرح التسهيل للدماميني اقول مراد الموضح الاحتراز عن وجه يوجه والعزى استغنى عن ذلك بتقييده المضارع بكونه على يفعل قال ابن هشام في الحواشي ولم يعرف في وضع يوضع كما لم يستثقلوا اعتق وان استثقلوا عتو ويل وذلك انه لا يستثقلون الخروج من واو ولا ضم لتناسبهما ويستثقلون في يوعد الخروج من واو الى كسر وقال واصل الحذف مع يا المضارعة للثقل الحاصل حينيذ بكون الواو وقد اكتنفها ثقيلان يا وكسرة واعترض باوعد يوعد واجيب بانها وقعت بين كسرة وهمزة لان الاصل ياوعد وبانهم كرهوا توالي حذفين وبان الواو فوتيت بوقوعها بعد حركة مجانسها وزعم الكوفيون انهم الما حذفوا في وعد يعد دون وجل يوجل فرقا بين المتعدي والقاصر وردا بانهم حذفوا وكف البيت بكف ووخذ البعير يجذ ووقذته الماريقذ وويل المطربيل وقال ايضا فان قلت فما بال يهب يوجل قلت الفتح فان قلت فما بال يهب قلت نابيه عن الكسرة بدليل الماضي فعل فان قلت فقولهم وسع يسع ووهاب يطا الفتحة فيه متاصلة بدليل الماضي على فعل فما بالهم حذفوا مع ان فتحته غير نابية عن كسرة قلنا انه قدر من باب حسب يحسب فجاء الفتحة نابية عن الكسرة